وجه حزمة أسئلة عن رواتب وامتيازات غير الكويتيين في القطاع النفطي

السبيعي لوزير النفط: الإجابة عن الأسئلة البرلمانية أو الاستجواب قبل نهاية دور الانعقاد

ربيع سكر

حذر النائب الحميدي السبيعي وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي من استجوابه قبل نهاية دور الانعقاد حال عدم رده على الأسئلة التي وجهها له خلال المدة القانونية، وأوضح السبيعي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه وجه 49 سؤالا إلى وزير النفط ليصبح إجمالي الأسئلة الموجهة له 51 سؤالا حول القطاع النفطي، محذرا من أن الإجابات الناقصة أو غير الصحيحة ستؤدي إلى المساءلة السياسية وتقديم استجواب قبل نهاية دور الانعقاد الحالي.

وقال السبيعي « لقد ذكرت في وقت سابق من خلال حسابي في (تويتر) ان ما حال بين استجواب وزير النفط السابق عصام المرزوق هو استجواب الوزيرة هند الصبيح، وهذا معناه أن الدور على القطاع النفطي بالاستجوابات».

وأضاف أنه «بعد تغيير الحكومة وتوزير بخيت الرشيدي كنا نتوقع منه أن يرد على الأسئلة التي لم يجب عنها الوزير السابق، ولكن رغم مرور ثلاثة أشهر لم يتم الرد».

وأفاد بأنه وجه سؤالا بسيطا (جدا) عن عدد القياديين في القطاع النفطي ووزارة الكهرباء وشهاداتهم وهل هي معتمدة من التعليم العالي أم لا، وإلى الآن لم يتم الرد على السؤال لا من الوزير السابق ولا الحالي، معتبرا أن من لا يرد على سؤال بسيط مثل هذا لا يحق له الاعتذار بضيق الوقت.

وقال السبيعي «اذا لم يقم الوزير الحالي بإزالة اللبس لدينا برده على الأسئلة سيكون الاستجواب قبل نهاية دور الانعقاد الحالي»، مبينا أن الأسئلة النيابية التي لم يجب عنها الوزيران الحالي والسابق ومنها ما يتعلق بـ (بونص) القياديين ومزاياهم ستكون محاور في الاستجواب.

وذكر أنه وجه أسئلة تتعلق بمزايا غير الكويتيين في القطاع النفطي ورواتبهم وتذاكر السفر التي يحصلون عليها والعلاج والتأمين الصحي، مؤكدا أنه ستكون (مصيبة) عند معرفة عدد الوافدين في القطاع النفطي والمزايا التي يحصلون عليها.

وكشف السبيعي عن أن السبب في عدم توظيف الكويتيين هو الخشية من تنظيمهم الإضرابات وهذا عذر أقبح من ذنب، موضحا أن التضييق على النقابات النفطية لن نغفله وهو أيضا ضمن أسئلتنا.

وأوضح أنه يعد الاستجواب منفردا، وأي ترتيبات لانضمام نواب آخرين تعتمد على الأشخاص ومادة الاستجواب.

◆ سأل وزيرة الشؤون عن التعيينات في مجالس إدارات الجمعيات التعاونية

◆ سأل الصالح عن إجراءات توحيد رواتب الوافدين في القطاع الحكومي

السبيعي يصرح للصحافيين (تصوير : محمد صابر)

ووجه السبيعي حزمة أسئلة إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي تتعلق بالقطاع النفطي.

وجاء في مقدمة السؤال الأول ما يأتي: لقد نشرت الصحف الكويتية هجرة الأطباء الكويتيين للعمل خارج دولة الكويت، بسبب عدم رضاهم على الرواتب التي يحصلون عليها وأنه من باب أولى استفادة هؤلاء الأطباء وغيرهم من الرواتب الكبيرة التي يمنحها القطاع النفطي للأطباء والفنيين في مستشفى الأحمدي وعيادات الشركات النفطية.

وجاء في نص السؤال الثاني: لقد نشر في إحدى الصحف اليومية إستياء المسئولين عن مؤسسة البترول الكويتية من الإدارات القانونية بالقطاع النفطي والمكاتب الاستشارية وذلك بسبب خسارة كافة القضايا المرفوعة على القطاع النفطي بما تسبب عن ذلك خسائر مالية، كما نمى إلى علمنا قيام المؤسسة وشركات القطاع النفطي بالتعاقد مع مستشارين قانونين من مصر.

وجاء في نص السؤال الثالث: يلاحظ أن ترشيد الإنفاق الذي تتبعه الدولة على المواطن الكويتي مع قيام القطاع النفطي بمنح الوافدين الذين يشغلون الوظائف بصورة مؤقتة، رواتب وعلاوات وبدلات ومزايا عينية (كبدل الأثاث للوافدين، وميزة العلاج الطبي، وميزة الانتقال كتسليم سيارة، وصرف بدل نقدي) وميزة السكن العيني والنقدي، والتامين عن الحوادث والإصابات داخل نطاق العمل وخارجة، وتوفير ميزة التعليم، وتذاكر السفر للعامل ولزوجته وأولاده، وغير ذلك من الرواتب والمزايا المالية المرتفعة) ومكافأة نهاية الخدمة تصل إلى مبالغ كبيرة، وبالمقابل فان ذات الوظائف التي يشغلها الكويتيين في الجهاز الحكومي والمؤسسات والهيئات والشركات المملوكة للدولة لا يحصلون على تلك الرواتب والامتيازات بما ترتب عليه هدر كبير للمال العام دون مبرر واقعي أو ندرة في تلك الوظائف وبما يتنافى مع توجه الدولة منطلق ترشيد الإنفاق الذي تتبعه الدولة على المواطن الكويتي في صرف مكافأة نهاية الخدمة للمعينين بعد عام 2014 بمبلغ لا يزيد عن 27000 د.ك، وتحديد قانون العمل في القطاع الأهلي الذي يخضع له العاملين غير الكويتيين في القطاع النفطي لمكافأة نهاية الخدمة (بـ 15 يوما) عن أول خمس سنوات و(30 يوما) عن باقي السنوات وبما لا يزيد عن (18 شهر)، وتحديد مجلس الخدمة المدنية لمكافأة نهاية الخدمة للعاملين في الجهاز الحكومي بمبلغ مقطوع.

وأعلن السبيعي عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح حول القرارات والإجراءات المزمع اتخاذها من قبل مجلس الخدمة المدنية لتوحيد رواتب الوافدين في القطاع الحكومي والهيئات والمؤسسات والشركات المملوكة له.

وعليه أتقدم بالسؤال الآتي :

1 – هل قام مجلس الخدمة المدنية بتوحيد الرواتب والعلاوات والبدلات بالجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات والشركات المملوكة للدولة الخاصة بالوظائف التي يشغلها الوافدون بصورة مؤقتة؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بالقرارات ذات الصلة وإذا كانت الإجابة لا فيرجى بيان أسباب ذلك الأمر.

2 – هل قام مجلس الخدمة المدنية بالموافقة على الرواتب والعلاوات والبدلات والمزايا العينية للوظائف التي يشغلها الوافدون بصورة مؤقتة في القطاع النفطي؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بما يفيد ذلك وأسباب تميزها عن ذات الوظائف في القطاع الحكومي، والدراسات التي بنى عليها القرار، وإذا كانت الإجابة لا فيرجى بيان أسباب ذلك.

3 – هل يقوم مجلس الخدمة المدنية بمنح الرواتب والمنح والمزايا المالية والعينية التي تمنح للعاملين الوافدين بالقطاع النفطي كالأطباء والمحاسبين والإداريين والقانونيين والفنيين (كبدل الأثاث للوافدين، وميزة العلاج الطبي، وميزة الانتقال (كتسليم سيارة، وصرف بدل نقدي) وميزة السكن العيني والنقدي، والتأمين عن الحوادث والإصابات داخل نطاق العمل وخارجه والمرض والوفاة، وتوفير ميزة التعليم لأولاده، وتذاكر السفر للعامل ولزوجته وأولاده، وغير ذلك من الرواتب والمزايا المالية المرتفعة، وقيمة مكافأة نهاية الخدمة التي تصل إلى مبالغ كبيرة عن نظيرتها في الجهاز الحكومي، للعاملين في الجهاز الحكومي؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي ببيان تلك الوظائف والجهات التابعة لها وعدد المستفيدين من تلك المزايا، وإذا كانت الإجابة لا فيرجى بيان أسباب ذلك ولماذا تمت الموافقة على صرفها لغير الكويتيين في القطاع النفطي فقط؟

4 – بيان قيمة مكافأة نهاية الخدمة للموظف الوافد في الجهاز الحكومي والحالات التي تستفيد منها وتزويدي بالقرار المنظم لذلك، ولماذا لم يقم مجلس الخدمة المدنية بالطلب من الحكومة ومجلس الأمة توحيد مكافأة نهاية الخدمة في القوانين بالنسبة للعاملين في الجهاز الحكومي والمؤسسات والهيئات والشركات المملوكة للدولة للوافدين وآلية صرفها حفاظا على أموال الدولة؟

5 – ما القرارات والإجراءات التي من المزمع اتخاذها من قبل مجلس الخدمة المدنية حسب صلاحياته الواردة في نصوص المادتين 5 و38 من قانون الخدمة المدنية لتوحيد رواتب الوافدين في القطاع الحكومي والهيئات والمؤسسات والشركات المملوكة بالكامل بما فيها القطاع النفطي ومكافأة نهاية الخدمة الخاصة بهم تنفيذا لتوجيهات صاحب السمو أمير البلاد –حفظه الله ورعاه– في ترشيد عملية الإنفاق.

وأعلن السبيعي عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح لتزويده بنسخة من السيرة الذاتية لجميع الأشخاص المعينين في مجالس إدارة الجمعيات التعاونية وذلك من شهر يناير 2014 حتى تاريخ الرد على السؤال.

ونص النص السؤال على الآتي: قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتعيين بعض الأشخاص في مجالس إدارات الجمعيات التعاونية.

وطالب السبيعي بتزويده بنسخة من السيرة الذاتية لجميع الأشخاص المعينين في مجالس الجمعيات التعاونية وذلك من شهر يناير 2014 حتى تاريخ الرد على السؤال على أن يرفق مع الإجابة عدد وأسماء جميع الأشخاص المعينين في جميع إدارات الجمعيات التعاونية وسيرتهم الذاتية متضمنا الاسم والخبرات والمؤهل العلمي وجهة عملهم والدورات التدريبية

خلال زيارة الوفد البرلماني الكويتي لليابان

ترجمة المباحثات التي عقدت مع الجانب الياباني إلى برنامج عمل يتم توثيقه من قبل مجلس الأمة

الوفد البرلماني الكويتي في اليابان

أكد عدد من أعضاء الوفد البرلماني الكويتي الذي يزور اليابان برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ضرورة ترجمة المباحثات التي عقدت مع الجانب الياباني إلى برنامج عمل يتم توثيقه من قبل مجلس الأمة مشيرين الى مكانة اليابان دوليا واهمية الاستفادة منها.

جاء ذلك في تصريحات صحافية للنواب عقب المباحثات واللقاءات المنفصلة التي جمعت الرئيس الغانم والوفد البرلماني المرافق له مع رئيس مجلس النواب الياباني تادامورى أوشيما ورئيس مجلس المستشارين الياباني تشويتشي دات ورئيس لجنة الصداقة البرلمانية اليابانية – الكويتية إيسوك موري وأعضاء اللجنة.

وفي هذا السياق أكد النائب مبارك الحريص أن العلاقة بين الكويت واليابان متميزة وتاريخية في المجالات الدبلوماسية والتجارية، مشيرا إلى أهمية موقع اليابان دوليا لاسيما أنها من الدول المتقدمة جدا الكترونيا وتجاريا واقتصاديا.

وذكر الحريص ان الجانبين عقدا مباحثات ثنائية تبادلا فيها الحديث عن القضايا المشتركة بين البلدين، مشيرا الى التشابه الكبير بين سياسات الكويت واليابان الداعمة للاعتدال والتوافق والسلام سواء في منطقة الشرق الاوسط او منطقة شرق آسيا.

بدوره قال النائب خالد الشطي إن اللقاءات كانت متميزة وتم التباحث في ملفات مهمة عدة اقتصادية وسياسية، مشيرا إلى تطور العلاقات بين البلدين لوجود الكثير من المرتكزات والمشتركات بينهما.

وأوضح أن اليابان دولة مهمة على مستوى العالم من حيث اقتصادها وثقافتها وتقاليدها وفلسفتها «لذلك فهذه الاجتماعات ستترجم إلى برنامج عمل يتم توثيقه وتدارسه من قبل مجلس الأمة في الكويت».

من جهته قال النائب أسامة الشاهين إن العلاقات الكويتية– اليابانية عريقة وتعود إلى أول زيارة بحرية يابانية للكويت والخليج عام 1880، مشيرا إلى تطور ونمو العلاقة بينهما.

وبين الشاهين أن اللقاءات تركزت على دعم جهود دولة الكويت في إصلاح منظمة الاتحاد البرلماني الدولي ودعوة اليابان لتأييد المقترحات الكويتية والعربية الهادفة إلى جعل هذه المنظمة أكثر حيوية وديناميكية.

وأكد الشاهين أن الطرف الياباني وعد بدعم مبدئي ودراسة مستفيضة للمقترحات الكويتية، مشيرا الى أن الدبلوماسية البرلمانية تساهم في تعزيز أواصر العلاقة والصداقة بين الشعبين انسجاما مع التوجه الحكومي لرفع نسبة التبادل التجاري والصناعي والزراعي.

◆ الحريص: العلاقة بين الكويت واليابان متميزة وتاريخية في المجالات الدبلوماسية والتجارية

◆ الشطي: اللقاءات كانت متميزة وتناولت ملفات مهمة عدة اقتصادية وسياسية

◆ الشاهين: ناقشنا دعم اليابان المقترحات الكويتية لإصلاح منظمة الاتحاد البرلماني الدولي

لإتاحة الفرصة لجميع المواطنين

وليد الطبطبائي يقترح تمديد العمل بجواز السفر القديم حتى نهاية العام الحالي

وليد الطبطبائي

قدم النائب د. وليد الطبطبائي اقتراحا برغبة بتمديد العمل بجواز السفر القديم حتى نهاية العام الجاري.

وجاء في مقدمة الاقتراح ما يأتي: نظرا لضيق الوقت، ومن أجل إتاحة الفرصة لجميع المواطنين وتمكينهم من إصدار جواز السفر الالكتروني.

ضمت 4 جهات حكومية

الكندري يشارك في تدشين المرحلة الثانية للإعلان الإلكتروني للأوراق القضائية

الكندري والنائب السبيعي في حفل التدشين

تحت رعاية وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية فهد العفاسي وبمشاركة الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري تم اليوم تدشين المرحلة الثانية للإعلان الالكتروني للأوراق القضائية والتي ضمت 4 جهات حكومية هي مجلس الأمة وإدارة الفتوى والتشريع وبلدية الكويت وهيئة أسواق المال.

واستعرض الأمين العام علام الكندري خلال الحفل تجربة الإعلان الالكتروني للأوراق القضائية لمجلس الأمة.

حضر الحفل الذي تم في مجمع محاكم الفروانية بمنطقة الرقعي النائب الحميدي السبيعي ووكيل وزارة العدل عبد اللطيف السريع وممثلون عن الجهات الحكومية.